



مقالة / الجزء الأول

حديث الغدير والإشكالات المعاصرة

• الشيخ عباس علي الصائغ

ولم يذهب إلى الشقيفة، ثم بعد الشقيفة لم يبادر للثورة وجمع الأصحاب واسترداد حقّه -لو كان له حق-، بل نجده قد رفض الخلافة بعد مقتل عثمان، فلو كان الإمام عليه منصفاً من قبل النبي ﷺ فهل له أن يرفض البيعة والخلافة؟ بل نجد أنّ الإمام عليه يستهين بهذا المنصب غاية الاستهانة؛ وذلك فيما رواه ابن عباس حيث يقول: دخلت على أمير المؤمنين عليه بذي قار وهو يخصف نعله، فقال لي: «ما قيمة هذا النعل؟ فقلت: لا قيمة لها! فقال عليه: والله لهي أحب إلي من إمرتك»، فهذا كلّه شاهد على أنّ النبي ﷺ لم ينصبه أصلاً للخلافة الدنيوية السياسية.

الشّاهد السادس: أنّ أصحاب الإمام علي عليه قد تولّوا المناصب في فترة خلافة الخلفاء الثلاثة، مثل: عمار بن ياسر الذي كان والي الكوفة، وسلمان الفارسيّ الذي كان والي المدائن، وكانوا يشاركون القوم في حروبهم كما في فتح بلاد فارس وأفريقيا، هذا مضافاً إلى أنّ الإمام علي عليه كان يقدّم المشورة والنصيحة للقوم، ويتعاون معهم، وهذا شاهد على أنّ الإمام عليه كان موافقاً لهم في سياستهم، وأنّ الأصحاب لم يفهموا من حديث الغدير إلّا الإمامة الدنيّة، دون الإمامة الدنيويّة السياسيّة.

الشّاهد السابع: أنّ سيرة الأئمّة كانت قائمة على الرّفض من تولّي الخلافة، فأما الإمام علي عليه فهو إنّما قبل بالخلافة بعد إلحاح التّاس عليه من بعد مقتل عثمان، وأما الإمام الحسن عليه فهو أيضاً لم يكن يريد الخلافة من الأساس، بل كان يريد الصّلح مع معاوية منذ أن تولّى الخلافة، ولكن لكون رفضه للخلافة وتسليمه إياها للمعاوية منذ البداية سوف يؤخّج المونورين من أصحابه ويثّشعل أزمة داخلية بين الشّيعية، قام أولاً بتولّي الخلافة لمدة قصيرة، ثمّ سرعان ما تخلّى عنها بعد أن اتّضح لأهل الكوفة مقدار الخيانات التي حصلت في جيش الإمام الحسن عليه، وبالتالي خفّ الضّغط على الإمام الحسن عليه، وهكذا سائر الأئمّة كانوا يرفضون القيام من أجل الأخذ بالخلافة، فهذا شاهد على أنّهم لم يكونوا يرون أنّ الخلافة الدّنيويّة حقّ لهم ليطالبوا بها. إذاً، نكتفي بهذه المجموعة من الشّواهد التي تؤكّد على أنّ النبي ﷺ لم ينصب الإمام علي عليه خليفة على المسلمين في حادثة الغدير، وإنّما جعله إماماً في الأمور الدّنييّة فقد، وأرشد التّاس إلى اختياره حاكماً أن اتّضح لأهل الكوفة مقدار الخيانات التي حصلت في جيش الإمام الحسن عليه، وبالتالي خفّ الضّغط على الإمام الحسن عليه، وهكذا سائر الأئمّة كانوا يرفضون القيام من أجل الأخذ بالخلافة، فهذا شاهد على أنّهم لم يكونوا يرون أنّ الخلافة الدّنيويّة حقّ لهم ليطالبوا بها. إذاً، نكتفي بهذه المجموعة من الشّواهد التي تؤكّد على أنّ النبي ﷺ لم ينصب الإمام علي عليه خليفة على المسلمين في حادثة الغدير، وإنّما جعله إماماً في الأمور الدّنييّة فقد، وأرشد التّاس إلى اختياره حاكماً سياسياً ولكن لا على نحو إلزام، فتبقى إمامة الإمام رهيبة ببيعة الأئمّة له، فما لم تتعقد البيعة للحاكم من قبل التّاس لن تقوم له الحجّة في أعناقهم، ولكن ما إن يبايعوه حتّى يكون حكمه ملزماً لهم، وتغدو سلطنته شرعيّة، وتجب عليهم الطّاعة شرعاً.

هذا تمام الكلام في بيان فكرة ونظرة بعض العلمانيّين لحادثة الغدير، وكيف أنّهم يؤوّلون الحديث بما يتوافق مع نظريّتهم من فصل السّياسة عن الدّين. وهم لديهم كذلك مجموعة أخرى من الروايات -غير حديث الغدير- يستندون إليها في تدعيم فكرتهم، ولكن اقتصرنا على ما يقال في حديث الغدير لأهنيته وتواتره.

« القسم الثّاني: نقد ومناقشة هذه الفكرة »

لنأتي الآن لمناقشة هذا الطّرح بشكل تفصيلي، وبالتّحو الذي يرتفع به أي إشكال قد يعلق في الدّهن: **المناقشة الأولى:** وهي ترتبط بالأساس الذي بنيت عليه هذه الفكرة والنّظرية، وهو أنّ حقّ انتخاب الحاكم هو من الحقوق الفطريّة للإنسان التي ندرکہا بالوجدان، فلا يجوز على الدّين مخالفة هذا الحقّ الفطريّ. فنقول: أولاً: إنّ القول بأنّ انتخاب الحاكم هو من الحقوق الفطريّة للإنسان هو أول الكلام، فمن أين نعرف أنّ هذا من الحقوق الفطريّة؟ والوجدان لا يحكم بشيء هنا.

ثانياً: إنّ المسلّم بالوجدان هو الّا سلطنة لأحدٍ من البشر على أحدٍ من البشر، ولكن هذا لا يعني الّا سلطنة لله تعالى على مخلوقاته، بل الله تعالى هو المالك لكل شيء، وكلّ مالك فإنّ له التّصرّف في ملكه؛ كما يقرّزه العقلاء أنفسهم، فالله تعالى له الحقّ في تنصيب الحاكم بما يراه من مصلحة للعباد، ولا يكون في ذلك منافاة لحقّ التّاس؛ إذ لا حقّ في قبّال حقّ الله عزّ وجلّ.

ثالثاً: إنّ المتكلّمين قد أثبتوا في كتبهم أنّ الإمامة تجب عن الله تعالى بقاعدة اللّطف العقليّة(٣/١)، فالعقل هو الذي يحكم بلزوم تنصيب إمام على الأئمّة، فكيف يقال بأنّ مسألة اختيار الحاكم ترجع لأمر البشر وأنّه حقّ من حقوقهم الفطريّة؟

رابعاً: بالتّسبب للحديث الذي تمّ الاستشهاد به والمروي عن أمير المؤمنين عليه، والذي جاء فيه: .. أنّ يختاروا لأنفسهم إماماً عفيفاً، عالماً، ورعاً، عارفاً بالقضاء والسّنة»، فإنّه لو نقلت الرواية بتمامها لاتنتفى الإشكال، حيث يصحّح الإمام عليه بعد ذلك بأنّ الله تعالى قد اختاره إماماً للتّاس وكفى المؤمنين مؤونة الاختيار، حيث قال عليه: «وأنّ أول ما ينبغي للمسلمين أن يفعلوه أن يختاروا إماماً يجمع أمرهم إن كانت الخيرة لهم ويتابعوه ويطيعوه، وإن كانت الخيرة إلى الله وإلى رسوله فإنّ الله قد كافاهم النّظر في ذلك والاختيار، ورسول الله قد رضي لهم إماماً وأمّهم بطاعته واتباعه»، فهل هناك ما هو أصرح من هذا الكلام في كون الإمام علي عليه قد اختاره الله تعالى ورسوله ﷺ لمنصب الخلافة؟

خامساً: ما هي الإمامة المقصودة والتي نبحت عنها؟

« الملخص »

تعرّض الكاتب في هذا البحث إلى إشكاليّة فصل الشّياسة عن الدّين التي يطرحها بعض العلمانيّين، مستدلّين على فكرتهم بحديث الغدير وغيره، وقد عرض الكاتب أولاً فكرتهم التي يريدون تصويرها بشكل مستقلّ، وذكر الشّواهد عليها بشكل موضوعي، ثمّ قام بنقدھا ومناقشتھا بشكل مفصل وتجزئيّ.

« مقدّمة »

يعتبر حديث الغدير من أقوى الأحاديث الدّالة على إمامة وخلافة الإمام علي عليه بعد النبي ﷺ سنداً ودلالة، وكان هذا الحديث وما زال هو المعضلة لدى علماء العامة في كفيّة الجمع بين خلافة الخلفاء الثلاثة وبين هذا الحديث؛ إذ إنّ هذا الحديث يرفض فكرة خلافة غير الإمام علي عليه بعد النبي ﷺ، ولكن الواقع الذي حصل هو خلافة الخلفاء الثلاثة، فمن هنا ومن أجل تبرير خلافة الثلاثة جاءت التشكيكات والتّأويلات لحديث الغدير بما يتناسب مع الأهواء والمصالح والاعتقاد، فمن هؤلاء العلماء من شكّك في تواتر حديث الغدير، ومنهم من حاول تأويل معناه بما لا يخدش معتقده في الخلفاء الثلاثة، وهكذا.

وقد انبرى علماؤنا الأبرار للردّ على هذه التّشكيكات والتّأويلات في كتبهم بما لا مزيد عليه، حتّى صار الأمر واضحاً وضوح الشّمس لكل متأمّل منصف.

إلّا أنّه في الآونة الأخيرة ظهرت مجموعة أخرى تشكّك في حديث الغدير أو تحاول تأويله بما يتناسب مع منهجهم، وهم مجموعة الحداثيّين والعلمانيّين، سواء كانوا منتسبين إلى مذهب التّشيع أم لا، فيحاول هؤلاء تأويل حديث الغدير بما يتناسب مع فكرهم ومنهجهم وهو فصل الشّياسة والدولة عن الدّين، فهؤلاء يحاولون التّمسك بكلّ فكرة تؤيّد هذا المعنى، فنلاحظ أنّهم قد يتمسكون مثلاً ببعض إشكالات علماء العامة القديمة التي يمكن أن تخدم فكرتهم كما سيّتضح، وكذلك يضيفون بعض الإشكالات الأخرى.

من هنا نحاول أن نطرح فكرتهم وإبراداتهم وإشكالاتهم على حديث الغدير بما يوضّح الهدف الذي يريدون الوصول إليه، من دون حاجة إلى التطرّق إلى أسمائهم؛ فالمهمّ هو الفكرة، ثمّ نقوم بالردّ على تلك الإشكالات بما يسعه المقام.

فيقع البحث في قسمين:

« القسم الأول: توضيح فكرة عدم دلالة حديث الغدير على الجمع بين الدّين والشّياسة »

سوف نقوم في هذا القسم بعرض فكرتهم وأدلّتها من دون المناقشة فيها؛ حتّى تتشكّل الصورة بشكل واضح، ومن ثمّ سنقوم بالردّ والمناقشة في القسم الثّاني.

حاصل الفكرة: أنّه من الواضح أنّ الدّين لا يخالف حقوق الإنسان الفطريّة؛ لأنّ مخالفتها تعدّ ظلماً للإنسان، والظلم لا يصدر من الدّين والشّريعة؛ لأنّه أمر قبيح، بل الدّين جاء ليعزّز هذه الحقوق الفطريّة للإنسان. ومن جملة الحقوق الفطريّة للإنسان هو حقّ اختيار الحاكم، وهو حقّ ندرکہ بالوجدان؛ إذ من الواضح وممّا ندرکہ بالوجدان أن ليس لأحد حقّ السّلطنة على الآخر إلّا إذا حُوّل بذلك، فإذا أدركنا هذا الحقّ الفطريّ فإنّه تتمخّض وظيفة الدّين حينئذٍ في إرشاد التّاس إلى اختيار الأفضل من الحكّام، ولا يمكن أن يُجبر الدّين التّاس على اختيار حاكم معيّن، ولذا يقول الإمام علي عليه نفسه حول هذا الموضوع: «الواجب في حكم الله وحكم الإسلام على المسلمين بعدما يموت إمامهم أو يُقتل، ضالّا كان أو مهتدياً، مظلوماً كان أو ظالماً، حلال الدّم أو حرام الدّم، أن لا يعملوا عملاً، ولا يحدثوا حدثاً، ولا يقدّموا يداً ولا رجلاً، ولا يبدؤا بشيء قبل أن يختاروا لأنفسهم إماماً يجمع أمرهم، عفيفاً، عالماً، ورعاً، عارفاً بالقضاء والسّنة، يجمع أمرهم، ويحكم بينهم، ويأخذ للمظلوم من الظّالم، فالإمام عليه يقرّر أنّ حقّ اختيار الإمام والحاكم هو من حقوق التّاس، فهم الدّين لهم الحقّ في اختيار الحاكم، لا أنّه يُفرض عليهم فرضاً.

إذا اتضح ذلك، فلا بدّ -إذا أردنا أن نفهم حادثة الغدير فهماً صحيحاً- أنّ انفصل بين حادثة الغدير وبين ما أثبتناه قبل قليل من أنّ الدّين لا يخالف الحقوق الفطريّة للإنسان، وأنّ كلّا بعيدين عن الفهم الحقيقيّ لحادثة الغدير.

« فكيف يمكن لنا أن نفهم حادثة الغدير فهماً صحيحاً عميقاً؟ »

للإجابة عن هذا التّساؤل ينبغي الالتفات إلى مجموعة من الأمور قبل الخوض في دلالات حديث الغدير؛ بحيث تعيننا هذه الأمور على فهم حديث الغدير فهماً صحيحاً:

الأمر الأوّل: هو ما قرّزناه سابقاً، من أنّ حقّ انتخاب الحاكم هو من الحقوق الفطريّة للإنسان التي ندرکہا بالوجدان، والدّين لا يمكن أن يخالف الحقوق الفطريّة؛ لأنّه ظلم قبيح.

الأمر الثّاني: إنّ الطريقة العقلائيّة التي يمكن من خلالها انتخاب الحاكم هي التي تسمّى بالشّورى، وهي ما يُصطلح عليه في العصر الحديث بالديموقراطيّة، أي: حكم الأغلبية، أو الأخذ برأي أغلبية الشّعب؛ إذ إنّ هذه الطريقة هي المتناغمة مع فطرة الإنسان في اختيار الحاكم.

الأمر الثّالث: إنّ التّظرية التي يطرحها الشّيعيّة في تنصيب الحاكم هي نظرية تخالف الديموقراطيّة، والتي هي طريقة عقلائيّة لاختيار الحاكم، بل تخالف الحقّ الفطريّ للإنسان في انتخاب الحاكم؛ لأنّها تفرض على الشّعب حاكماً معيّناً من دون أن تكون للشّعب يدّ في ذلك، بحيث يكون هناك تجاهل لآراء الأئمّة، وهذا ممّا لا ينسجم مع الدّين كما أوضح سابقاً.

تم الجزء الأول من المقالة وبليه الجزء الثاني في العدد المستقبل

المصدر: مجلة رسالة القلم، العدد ٦٤